

قراءة تحليلية لأزمة 2020 بين احتمالية الحدوث وصعوبة التنبؤ.

Analytical Reading of the 2020 Crisis Between the Probability of Happening and
The Difficulty Of Predicting

د. سامية معتوق*، جامعة أم البواقي، الجزائر.

samia.maatouk1910@gmail.com

تاريخ التسليم: (2020/10/24)، تاريخ المراجعة: (2020/12/30)، تاريخ القبول: (2020/02/16)

Abstract :

ملخص :

This research aimed at understanding the nature of the potential crisis 2020, based on the components and data of the current reality, and on the available statistics about them, as the analysis starts from a re-reading of the indicators indicating the likelihood of the occurrence of the crisis from the perspective of what international organizations and most researchers provide, in terms of reports, statistics and scientific approaches. Concerning the methodological procedure, the researcher attempted to use the multi-analytical method/approach which is a comparative historical, descriptive and analytical approach to achieve the research objectives. As a conclusion to this study the continuation of the new Corona pandemic, the lack of adequate information, the presence of many unknown variables, and the absence of clear indications of the timing of the pandemic's decline, the process of predicting the 2020 crisis is difficult.

Key words: 2020 crisis ; recession; global debt bubble; Corona pandemic

يهدف هذا البحث لفهم طبيعة الأزمة المحتملة لسنة 2020، استنادا إلى مكونات ومعطيات الواقع الحالي، واعتمادا على الإحصاءات المتوفرة حولها، حيث ينطلق التحليل من إعادة قراءة للمؤشرات الدالة على احتمالية وقوع الأزمة من منظور ما تقدمه المنظمات الدولية وأغلب الباحثين، من تقارير وإحصاءات ومقاربات علمية. وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية، فقد تم استخدام منهج تحليلي متعدد، وهو منهج تحليلي تاريخي وصفي مقارنة لبلوغ أهداف البحث. وقد خلاص البحث إلى نتيجة مفادها في ظل استمرار جائحة كورونا المستجد وعدم توفر معلومات وافية، ووجود العديد من المتغيرات المجهولة، وعدم وجود مؤشرات واضحة على توقيت انحسار الجائحة، فإن عملية التنبؤ بأزمة 2020 صعبة. الكلمات المفتاحية: أزمة 2020؛ الركود؛ فقاعة الدين العالمي؛ جائحة كورونا.

مقدمة:

تتصف الأدبيات المتخصصة بتاريخ الأزمات الاقتصادية بعامة والمالية بخاصة، التي عصفّت بالاقتصاد الرأسمالي منذ عقود زمنية خلت، بنزوع منحاز إلى إيلاء قدر من الاهتمام بتشخيص هذه الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تنسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها، حيث أصبح الحديث عنها والجدل بشأنها يحتل حيزاً متمامياً من اهتمام المنظمات الدولية المهتمة بالنظام الاقتصادي والنقدي الدوليين وأغلب الباحثين، تجارياً جهود النظرية الاقتصادية بإطراد الاهتمام نفسه في مسعاها الحثيث لتقديم التفسيرات المناسبة، بالنظر إلى كون تداعيات تلك الأزمات كانت حادة وخطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول. وفقاً لهذا الطرح، تعد طريقة التحليل التاريخي مقرونة بالدراسة النظرية الطريقة الأنسب لتحديد الملامح الرئيسية لأزمة اقتصادية أو مالية في المستقبل. وبالرغم من أن هذه الأزمات تختلف إحداها عن الأخرى، فإن ثمة قواسم مشتركة تسهل من عملية التنبؤ.

يواجه الاقتصاد العالمي منذ عام 2019 العديد من التحديات الاقتصادية تشير إلى أنه قد يشهد العالم حالة من اللااستقرار التي تنذر باحتمالية حدوث أزمة بداية من العام 2020. مثل هذه التوقعات تغذيها حالة عدم اليقين الشديد التي تحيط بمستقبل الاقتصاد العالمي، خاصة بعدما ألقت جائحة فيروس كورونا المستجد (covid19) بظلالها السالبة عليه، والتي تبثت من خلال تراجع في كافة المؤشرات الاقتصادية. فعلى الرغم من معاشية الاقتصاد العالمي للكثير من الأزمات، إلا أن الصورة لم تكن بهذه الضبابية إلا مع هذه الأزمة التي يبدو أن المتغيرات فيها أكثر من الثابت، مما يصعب من عملية إيجاد تصور موضوعي عن الأبعاد العالمية والإقليمية والمحلية الكاملة للجائحة؛ إذ تعتمد التداعيات الاقتصادية لها على العوامل التي تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الوباء، وكثافة وفعالية جهود الاحتواء، ومدى تعطل الإمدادات، وتدابير الإغلاق على ظروف السوق المالية العالمية، والتحويلات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية (مثل تجنب الناس لمراكز التسوق ووسائل النقل العام)، وتقلبات الثقة، وتقلب أسعار السلع.

إشكالية البحث: يبقى السؤال القائم خلال المرحلة الراهنة، التي تترقب بكثير من القلق العالمي كل تلك التحويلات العكسية: ماهي احتمالية حصول ركود اقتصادي عالمي؟

فرضية البحث: للإجابة على التساؤل المطروح أعلاه، استند البحث على فرضية مفادها: هناك خصائص مشتركة للأزمات السابقة تساعد على إمكانية التنبؤ بالأزمات المستقبلية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى وتشخيص وتحليل الأزمة المحتملة لسنة 2020 وتوضيح المؤشرات التي تدعم إمكانية حدوثها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع يعتبر في غاية الأهمية، استحوذ على اهتمام الأكاديميين والمحليين والعديد من المؤسسات الدولية، بالنظر إلى أن التحديات التي تفرضها هذه الأزمة

المحتملة ستكون سلبية، ليست فقط على الدول التي تحدث فيها، وإنما تتعدى ذلك إلى الدول الأخرى نتيجة الترابط بين اقتصاديات دول العالم المختلفة، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى جملة من المؤشرات لمعرفة مدى إمكانية حدوث أزمة خلال العام 2020.

منهجية البحث: إن بحثاً من هذا النوع يقتضي تناولاً وصفيًا تاريخي تحليليًا كمنهجية عامة، والذي تعتمد بدورها على تجميع المعلومات والحقائق التاريخية ثم دراستها ومقارنتها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم إشكالية البحث وفرضيته، من خلال ربط النتائج بالأسباب وتفسير المعطيات لتقصي مؤشرات بروز الأزمة 2020.

هيكلية البحث: بغية تحقيق هدف البحث، جرى تقسيمه إلى محورين. يركز المحور الأول على تحليل بعض المؤشرات التي تنذر بحدوث أزمة بداية من سنة 2020. في حين ينصب المحور الثاني على تشخيص التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا المستجدة على بعض المؤشرات الاقتصادية، وفيما إذا كان الاقتصاد يعاني من انكماش أو كساد. فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ضمت النتائج التي تم التوصل إليها.

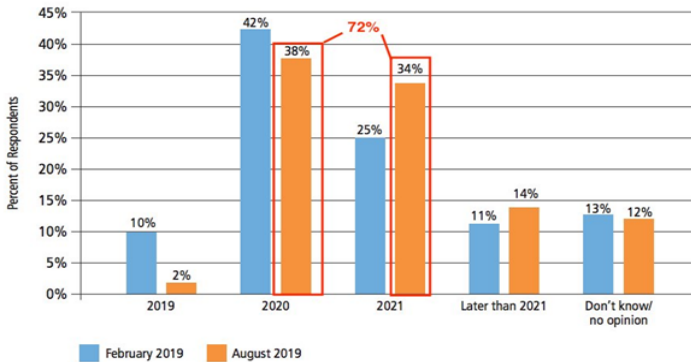
2. أزمة 2020: محاولة للفهم

ثمة أسئلة عدة تبرز حول أزمة مالية وشيكة في عام 2020، ربما تكون أشد وطأة من سابقتها في عام 2008، ولعل أهمها: ما هي العوامل التي تدفع نحو الاعتقاد بحدوث هذه أزمة في عام 2020، وما هي المؤشرات التي تدعم مثل هذا الاعتقاد؟

2.2. أزمة 2020: توقعات للأزمة أم أزمة توقعات؟

أوردت مجلة الإيكونوميست البريطانية في إصدارها السنوي حول التوقعات والتغيرات الاقتصادية التي ستطرأ عالمياً خلال عام 2019 المعنون بـ "العالم في 2019" ما مفاده: "أن العالم أصبح أكثر تقلباً من الناحية السياسية وأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية مما كان عليه في عام مضى"، (The Economist, 2019) ويبدو أن استمرار حالة الهشاشة الاقتصادية هذه قد تؤدي إلى أزمة مالية كبيرة كذلك التي سبقتها في عام 2008 وربما أعنف بحسب توقعات بعض الخبراء الاقتصاديين الذين يستندون إلى ملامح اقتصادية واضحة تشير إلى احتمال حدوث أزمة كبيرة خلال عامي 2020 و2021. ففي مسح لعدد من الخبراء الاقتصاديين أجرته الرابطة الوطنية لاقتصاديات الأعمال في أوت 2019 على 226 من أعضاء هذه الرابطة بعنوان "متى يدخل الاقتصاد الأمريكي في الركود التالي؟"، جاءت النتائج كما هو مبين في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): مسح حول إمكانية دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود



Source : (National Association for Business Economics, 2019).

وفقا للشكل أعلاه توقع 72% من الاقتصاديين حدوث ركود بحلول نهاية عام 2021 (ما يزيد

عن 67% في فيفري). يجمع هذا الرقم بين 38% من الاقتصاديين يتوقعون ركود في عام 2020 و34% ممن يتوقعون حدوثه في 2021 (وتعد هذه زيادة ملحوظة مقارنة باستطلاع فيفري من نفس السنة، حيث يتوقع 42% انهيار عام 2020. في حين يرى 25% فقط ركود في عام 2021)، كما يتوقع 2% فقط من المجيبين أن يبدأ الركود عام 2019 (مقارنة بـ 10% في فيفري). فيما يتوقع 14% أن الركود لا يحدث إلا بعد 2021 (مقارنة بـ 11% في فيفري).

ويعد بول كروغمان Paul Krugman من أبرز الاقتصاديين الذين توقعوا حدوث أزمة 2020 في مقاله المنشور في جريدة النيويورك تايمز The New York Times عام 2016 المعنونة بـ "التداعيات الاقتصادية" والتي أبرز فيها أن النظام السياسي القائم سيكون سبب الركود الاقتصادي القادم ليس لجهله بالسياسة الاقتصادية وحسب وإنما لكونه معاد لها، خاصة وأن الاقتصاد العالمي لم يتعافى كلياً من أزمته السابقة عام 2008، ويحذر كروغمان من انعدام الاستجابة الفعالة لهذه الأزمة المتوقعة بسبب الإجراءات المتخذة من طرف البنك الفيدرالي كالتخفيضات في سعر الفائدة (krugman, 2019).

وفي نفس الإطار يتوقع الاقتصادي نوريل روبيني Nouriel Robini في مقال له تحت عنوان "تنامي مخاطر الركود والأزمة في 2020" أن التوسع الحالي سوف يستمر على الأرجح في العام المقبل (2019)، لكن يحذر من أن الظروف ستكون جاهزة للركود في عام 2020 (Roubini, 2019a)، ويؤيد هذا الطرح سكوت أندرسون Scott Anderson كبير الاقتصاديين في مصرف Bank Of West، حيث توقع أن يدخل الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود بحلول 2020، ويشير إلى أن حالة الانتعاش التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الحالي تعتبر الأطول على مدى العصور، بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من علامات الدورة الاقتصادية التي تأخر ظهورها (Anderson, 2019).

كما توقع الدكتور طلال أبو غزالة مؤسس ورئيس مجموعة أبو غزالة العالمية في مقال له بعنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية 2020 والحرب العالمية الثالثة" أن يدخل العالم في أزمة اقتصادية عالمية في العام 2020 تؤدي إلى التضخم والكساد مع إمكانية نشوب حرب عالمية ثالثة، وعلى الأرجح، وعلى

نحو شبیه بأزمة 2008، سوف تبدأ بوادر الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وستستمر لفترة أطول وسيكون لها أثر جسيم على اقتصاديات الدول الغربية والعالم، مسببة ركودا كبير ومؤدية للعديد من حالات الإفلاس (أبو غزالة، 2019).

وفي إطار تحليل طلال أبو غزالة، نقف على مساهمة عالم الاجتماع المعروف راندال كولنيز في مقال بعنوان "نهاية عمل الطبقة الوسطى". ففي محاولة منه لفهم كيف يمكن للحروب أن تتسبب في أزمة في النظام الرأسمالي، أو حتى أن تندمج معها لتتفاقم من وقعها، توقع ارتباط الأزمة الرأسمالية المتوقع حدوثها في منتصف القرن الواحد والعشرين مع مجموعة من الحروب؛ وتساءل هل ستندفع الحروب الرأسمالية أم أنها ستفاقم من أزمتها؟ وإذا كانت نتيجة هذه الحروب انتصار دولة تحاول الحفاظ على الرأسمالية، فهل ستمتكن من ذلك في عالم تصبح فيه الحركات المعادية للرأسمالية قوية؟

مما يضعنا أمام تساؤل مهم يفرض نفسه أمام هذا الزخم من التوقعات: هل بالضرورة أن يعيد التاريخ نفسه؟

يشير بعض الاقتصاديين إلى صعوبة التكهّن بالأزمات، وحجتهم في ذلك أن التجربة التاريخية تبين أن الأزمات الماضية. وعلى الرغم من اختلافها من حيث التفاصيل، إلا أن جميعها يعكس تقريبا النقاء بعض الأوجه الأساسية للتعرض للخطر الاقتصادي ولعامل محدد يطلق العنان للأزمة، وهو ما يعرف بالفقاعة، وحيث أن هذه الأخيرة صعبة التنبؤ فكذا الأزمة لا يمكن توقعها (أتش و آخرون، 2009). وتستند هذه المقاربة إلى فرضية أساسية مفادها: أن أخطر أحداث التاريخ والتي كان لها الأثر على الاقتصاد، حدثت نتيجة أحداث غير متوقعة بل وأحيانا غير قابلة للتوقع فيما يعرف بنظرية البجعة السوداء (طالب، 2009)، أي أن هذه الأحداث التي أخذت تسميتها من الطيور الأسطورية في غرب أستراليا، ليست نادرة فحسب، بل من الصعب التنبؤ بها؛ ويضيف نسيم طالب، صاحب هذه النظرية، أن التاريخ يعلمنا أن الأزمات الكبيرة، سواء كانت ركود/كساد عظيم، دائما تكون غير متوقعة، أي أن التاريخ لا يكرر نفسه إلا في الأحداث العادية. أما الأحداث الجسام فتأتي مفاجئة. (أتش و آخرون، 2009، صفحة 20)

وتأتي صعوبة التوقع بما هو خارج عن المؤلف في صعوبة التكهّن بمسار التاريخ، وقد تطرق لهذا المفهوم كارل بوكور في كتابه "فقر التاريخ"، حين أبرز الاستحالة المنطقية لاكتشاف "قوانين علمية" للتنبؤ بالمستقبل. فالمستقبل مليء بالمفاجآت (البيلاوي، 2011). وكنتيجة لذلك، فإن الأزمات نادرا ما تكون متوقعة، أو على الأقل لا يمكن التنبؤ بها على نحو صحيح وتواريخ محددة، وهو ما أشار ديزموند لاكمان Desmond Lachman، وهو نائب مدير سابق في صندوق النقد الدولي، في مقال بعنوان "ما مدى شدة الركود القادم؟": "أن تحديد الوقت المحدد للركود الاقتصادي العالمي المقبل أمر صعب للغاية. علاوة على ذلك، لا يوجد أحد متأكد من مدى سوء التراجع الذي سيحدث عند حدوث ركود في نهاية المطاف"، (lachman, 2019) وفي تحليل أعمق يشير مايكل ماي في مقاله المعنون

بـ "قد تكون النهاية قريبة" أن التقلب في الطفرات والنكسات في النظام الرأسمالي أمر لا مناص منه، ولكن البحث عن نمط واضح ومنتظم يبدو بعيد المنال، خاصة وأن الأنماط أمر نادر أصلاً العالمية الواضحة (والرستين و آخرون، 2016) .

ومع ذلك هناك العديد من الباحثين يرون صعوبة النظر إلى الأزمات بكونها حدثاً عارضاً، وإنما تعد عرضاً كاشفاً عن خلل بدأت مقدماته من فترة ليست بقصيرة، ولذا يجب التسليم بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يعرف ما يسمى "بالأزمة المفاجأة"، فأى أزمة مهما كانت أسبابها يسبقها العديد من المقدمات والتي تنذر بوقوع أزمة في الأمد القريب (حسن، 2019)، وهذا ما ذهب إليه نورييل روبيني Nouriel Robini في مقاله المعنون بـ "البجعات البيضاء في 2020"، حين قال: "في كتابي اقتصاد الأزمات، الصادر عام 2010، عرفت الأزمة المالية بأنها "بجعة بيضاء"، على عكس وصف "البجعة السوداء" الذي أطلقه عليها نسيم طالب في كتابه الأكثر مبيعاً والذي يحمل نفس الاسم. وفقاً لطالب، البجعات السوداء هي أحداث تظهر بشكل غير متوقع مع توزيع إحصائي ذي قاعدة عريضة، مثل الإعصار القمعي. لكنني قدمت حجة مفادها أن الأزمات المالية، على الأقل، أشبه بالأعاصير الاستوائية: فهي النتيجة المتوقعة للضعف الاقتصادي والمالي وإخفاقات السياسة. ثمة أوقات يجب أن نتوقع فيها أن يصل النظام إلى نقطة تحول - لحظة مينسكي - عندما تتحول طفرة وفقاعة إلى انهيار وهبوط. والحق أن مثل هذه الأحداث لا تتعلق بالمجاهيل غير المعروفة، بل بالمجاهيل المعروفة (Roubini, 2019b).

في ضوء هذا التعدد في الرؤى، نتوصل إلى أن نتيجة مهمة مفادها أن الحديث عن المستقبل لا بد أن يتم بحذر شديد. فالأحداث السابقة تعطينا الأدلة - لا الأنماط - عن الأزمات المستقبلية، ومنه يستفاد أن المستقبل ما هو الا امتداد للحاضر باعتبار أن الأزمة ما هي إلا النتيجة الحتمية لأوجه الضعف الاقتصادية والمالية المتراكمة حالياً، وبالتالي فإن تجاهلها أو حتى التقليل منها يعني أن احتمالات حدوث أزمة تزداد يقيناً، وهي ما درج على تسميته بالبجعة البيضاء، وفي الوقت نفسه، لا يوجد مستقبل لا يحمل قدراً من عدم اليقين، أي حدوث وقائع ذات طابع مغاير تماماً وتأتي في أقصى حد لمنحنى الاحتمالات، ويكون لها تأثيرها في حدوث الأزمة، ومن المعتاد تسمية هذه الأحداث بالبجعات السوداء. وسواء كانت الأزمات سوداء غير متوقعة أو بيضاء قابلة للتنبؤ، فلا بد من مراجعة كافة الاحتمالات بما فيها العادية أو سيناريوهات البجعة البيضاء، فلولا وقع هذه الأحداث على الاقتصاد لما أمكن التأكد من احتمالية وقوع أزمة.

3. مؤشرات أزمة 2020: تشترك الأزمات، رغم إختلاف تفاصيلها، في عناصر مهمة منها حالة التراخي في التصدي المبكر لها مصحوبة بإنكار المسؤولين مدعومة بتصور مسيطر بأن الأمر يختلف عما أدى للأزمات السابقة. وهو ما رصدته الباحثان كارمن راينهارت وكينيث روغوف Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogof في كتابهما المعنون "الأمر مختلف هذه المرة: ثمانية قرون

من الحمافة المالية"، حين قدموا طرحا رصينا اصطلاحا عليه اسم "متلازمة الأعراض المختلفة" عن كون الأزمة المالية هي ظاهرة متسلسلة نجمت في جزء منها من المقولة المضللة "الأعراض مختلفة هذه المرة" والاعتقاد السائد أن القوانين الاقتصادية القديمة لم تعد تنطبق على الوضع الحالي، وأن الحكومات الحالية أكثر ذكاء وكونها استفادة من الأزمات السابقة... (Reinhart & Rogof, 2009) غير أن التاريخ الكمي للأزمات المالية يستخلص وجه تماثل كبيرة بين الأزمات، عبر الأزمان والقارات، تفسرها مجموعة من المؤشرات نوجزها في النقاط التالية:

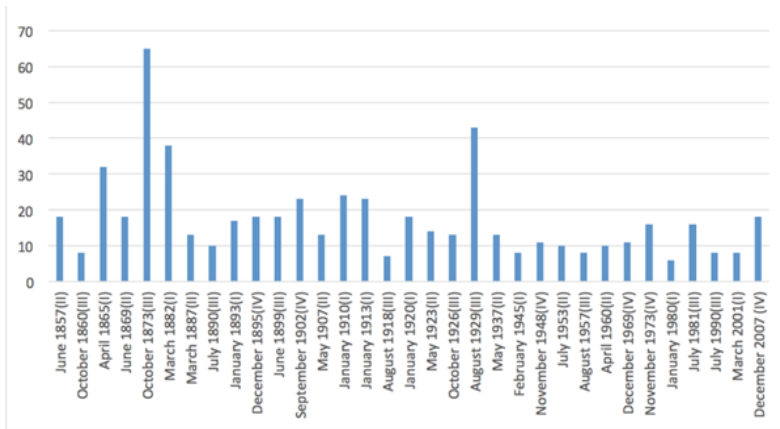
1.3. دورية الأزمات:

تعد الدورة الاقتصادية أحد المؤشرات التي لا يمكن إهمالها في التنبؤ بالأزمات، وهو تعبير اقتصادي يطلق على المراحل التي يمر بها الاقتصاد من نمو وركود، إذ يشير هذا المصطلح إلى أن الاقتصاد العالمي، أو اقتصاد أي دولة يمر بدورة اقتصادية عبارة عن فترة زيادة في النمو، ومن بعدها انخفاض، ومن ثم زيادة ثم انخفاض. وتتراوح الفترة بالدورة الاقتصادية بين سنتين إلى سبع أو ثماني سنوات، وأحيانا 10 سنوات، وهذه المدة قد تزيد أو تنقص وليس شرطا أن تستغرق كل المراحل المدة نفسها.

وفي هذا السياق نشير إلى أن مصطلح أزمة يعد مصطلحا عاما، حيث يفضل الاقتصاديون استخدام مصطلح ركود أو كساد، ويستخدمون كتعريف عملي للركود ربعي سنة من التراجع في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما. بينما الكساد هو ركود أشد وطأة وأطول أمدا، بشكل عام، فإن الكساد لديه بعض الخصائص (انخفاض في الإنتاج لفترة طويلة مثل أكبر من سنتين، انخفاض في الناتج بنسبة 10 % أو أكثر، معدل البطالة يمس 20 % (بدلا من معدل 10 % المرتبطة فترات الركود). (Pettinger, 2019) كما يستخدم المعهد القومي للبحوث الاقتصادية الذي يحتفظ بسجل زمني بتاريخ بداية ونهاية الكساد والركود في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلحا أوسع للركود، حيث لا يحدد الركود بربعين متتاليين من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. عوضا عن ذلك، فإن الركود هو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي المنتشر في جميع أنحاء الاقتصاد، ويستمر لأكثر من بضعة أشهر، ويكون مرئيا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل الحقيقي والعمالة والإنتاج الصناعي ومبيعات الجملة والتجزئة. (National Bureau of Economic Research, 2019)

يعتبر الركود-على عكس الكساد-ظاهرة متكررة جدا في الدورة الاقتصادية، الأمر الذي حدا بالاقتصادي بول كروغمان في كتابه "العودة إلى الكساد العظيم أزمة الاقتصاد العالمي" إلى القول إن "الركود هو ذلك التناوب غير السوي بين الركود والتوسع الذي لازمنا ما لا يقل عن قرن"، وفي هذا الصدد رصد المعهد القومي للبحوث الاقتصادية خلال الفترة (1857-2007) حوالي 32 حالة ركود وحالة كساد واحدة (يتعلق الأمر هنا بأزمة 1929)، كما هو موضح في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): حالات الكساد/ الركود في الوم أ خلال الفترة (1857-2007)



Source : (National Bureau of Economic Research, 2019)

بالنظر إلى التاريخ الاقتصادي الأمريكي، باستخدام بيانات الشكل أعلاه، نجد أن متوسط طول النمو حوالي 38.73 شهرا. وقد بدأ النمو الاقتصادي الحالي في جوان من عام 2009، لذلك كان من المفترض أن يصل الركود الاقتصادي في شهر أوت من عام 2012، لكنه لم يحدث؛ ما يعني أن الاقتصاد العالمي حقق أكثر من 10 سنوات من النمو الاقتصادي، وهي واحدة من أطول فترات النمو في تاريخ الولايات المتحدة.

وقد برزت عدة مقاربات لتفسير هذه الدورية المنتظمة للركود، فهناك من يفسرها بعوامل خارجية ومنهم بعوامل داخلية. ولعل أبرز مقاربة في مجال رؤية وتحليل هذا الانتظام في الدورية بعوامل خارجية ما أورده جوزيف ستيجليتز Joseph E Stiglitz في مقال له بعنوان "ما بعد النيوليبرالية"، حين أبرز أن مظاهر فشل الرأسمالية في نسختها الليبرالية المفرطة، واعتبر الحلول الليبرالية هي المسؤولة عن الأزمات، بما قامت عليه من برامج وآليات في عناصر ثلاث، هي: تخفيض الضرائب بالنسبة للأغنياء، تحرير سوق العمل والمنتجات والتوجه المالي لحركة العولمة. والنتيجة، وفق ستيجليتز "النمو أقل مما كان عليه في ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وكان أغلب هذا النمو متراكما عند القمة العليا لتوزيع الدخل. وبعد عقود من الدخول الراكدة أو حتى الهابطة لكل المنتمين إلى الشرائح الأدنى، بات من الواجب الإعلان عن وفاة النيوليبرالية" (Stiglitz, 2019). ولكنه لا يعتبر ذلك، من كنه الرأسمالية، ومن طبيعتها، وإنما يكمن الخطأ في خيارات السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، التي شوهدت طبيعة الرأسمالية (أي أنها قضية شكل وليس قضية مضمون)، وعلى هذا الأساس يطرح بعض التصحيحات لإصلاح الرأسمالية، باعتماد ما أطلق عليه "الرأسمالية التقدمية" لتكون فعالة وتجنب غرق الأسواق الحرة وغرق الاقتصاد العالمي.

وهناك من يرى أن سبب الانعطاف في النشاط الاقتصادي وتقلبه يعود إلى عوامل داخلية، ولعل هذا ما أعاد الاهتمام بالرؤى الهامة للاقتصادي هايمن مينسكي hyman minsky، المعروف بفرضية

عدم الاستقرار المالي، والتي أشار فيها إلى أن "النظم الرأسمالية ترفع فترات الاستقرار من الفترات اللاحقة لعدم الاستقرار المالي الكبير" (Minski, 1992)، وأن هذا النموذج لا يعتمد على الصدمات الخارجية لتفسير عدم الاستقرار المالي المتأصل في الرأسمالية المالية، بل بالعكس يرى أن هذه الأخيرة تولد صدمات داخلية تدفع النظام المالي من الاستقرار إلى الهشاشة المتبوع بالانهيارات.

إن هذه الانهيارات المبنية على المضاربة تدفع الاقتصاد لا مفر إلى الأزمة، وبذلك، ويرأي شومبيتر أن دورات العمل تعتبر سمة جوهرية تشكل جزء لا يتجزء من طبيعة الرأسمالية وأن وجودها علامة تاريخية على وجود الديناميكية الرأسمالية الذاتية الدفع (والرستين و آخرون، 2016، ص67) ومن جهته أكد راندل كولينز، أنه بإمكاننا أن نقالب "حجة التاريخ" هذه على رأسها فنقول إن حالات ركود المضاربات دائما وصلت بالسوق إلى أدنى مستوى ثم تعافت هذه الأسواق ونهضت ثانية آخر الأمر، فالأزمات المالية جزء لا يتجزأ من طبيعة "الوحش الرأسمالي" والسجلات التاريخية دائما تشير أننا سنتعافى دائما. (والرستين و آخرون، 2016، ص68)

2.3. تباطؤ معدلات النمو العالمي:

تشير البيانات حديثا حول الاقتصاد العالمي صورة قاتمة فيما يخص معدلات النمو في العالم، حيث تؤكد التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أن الاقتصاد العالمي أخذ في التباطؤ وسيستمر في التباطؤ إلى غاية 2020؛ إذ توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ معدلات النمو من 3.6% في 2018 إلى 3.3% عام 2019 قبل أن يرتفع إلى 3.6% عام 2020. وقد خفض الصندوق توقعات النمو لعام 2018 بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد أبريل 2019 من تقريره المعنون "آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤ في النمو وتعاف محفوف المخاطر" تعبيرا عن ضعف النمو في النصف الثاني من العام، كما يتم الآن تخفيض التنبؤات لعامي 2019 و 2020 بمقدار 0.4 نقطة مئوية و 0.1 نقطة مئوية على الترتيب.

ويرتكز التحسن المتوقع في النصف الثاني من 2019 على التراكم المستمر للإجراءات التنشيطية التي تتخذها السياسات في الصين، ومظاهر التحسن في مزاج الأسواق المالية العالمية مؤخرا، وانحسار بعض المعوقات المؤقتة أمام النمو في منطقة اليورو، والاستقرار التدريجي للأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة الواقعة تحت ضغوط، ومنها الأرجنتين وتركيا. ويتوقع استمرار تحسن الزخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عام 2020، مما يرجع في الأساس إلى التطورات في الاقتصادات التي تعاني حاليا من حالة عسر على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو تنبؤ يخضع لقدر كبير من عدم اليقين. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع استمرار تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة بالتدريج مع انحسار أثر التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو نحو مستواه الممكن المحدود للمجموعة. كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدور رقم (01): تطور معدلات النمو في العالم المحققة والمتوقعة خلال الفترة (2015-2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	2.9	2.6	3.0	3.1	2.6	2.7	2.8
البلدان المتقدمة	2.3	1.7	2.3	2.1	1.7	1.5	1.5
بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية	3.8	4.1	4.5	4.3	4.0	4.6	4.6

Source : (World Bank, 2019a, p. 4)

يتبين من الجدول أعلاه استمرار معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة في التباطؤ نحو انخفاض إمكاناتها على المدى الطويل. تم تخفيض معدل النمو إلى 1.7% لعام 2019 مقارنة بـ 2.3% في عام 2018، ومن المتوقع أن يظل عند هذا المستوى في عام 2020. وتساعد الظروف القوية لسوق العمل وتحفيز السياسات على تعويض الأثر السلبي الناجم عن ضعف الطلب الخارجي على هذه الاقتصادات كما تم تعديل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 3.9% لعام 2019 مقارنة بـ 4.5% في عام 2018، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم اليقين في مجالي التجارة والسياسة المحلية وإلى التباطؤ الهيكلي في الصين. ويعزى التحسن المتوقع في النمو العالمي لعام 2020 إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي من المتوقع أن تشهد انتعاشاً للنمو إلى 4.6%. ويتكيف عدد من الاقتصادات مع آثار الضغوط المالية والنقل السياسية. ومن المتوقع أن تتحسر تلك المعوقات، وأن يتعافى بعض الشيء معدل نمو التجارة العالمية -الذي من المتوقع أن يسجل أضعف مستوياته في عام 2019 منذ الأزمة المالية قبل عشر سنوات.

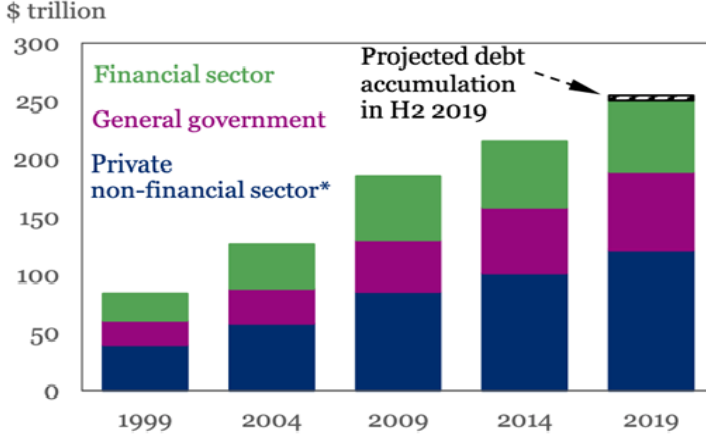
وقد أشار البنك الدولي في التقرير المشار إليه أعلاه إلى أن تباطؤ الاستثمار يعد من العوامل المعوقة للنمو في الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية، ويميل ميزان المخاطر نحو الجانب السلبي. وتتضمن هذه المخاطر: زيادة الحواجز التجارية، وتجدد الضغوط المالية، وتسجيل تباطؤ أكثر حدة مما كان متوقفاً في العديد من الاقتصادات الكبرى. كما تؤثر المشاكل الهيكلية التي تؤدي إلى إساءة تخصيص الاستثمارات أو تثبيطها على آفاق النمو في المستقبل (World Bank, 2019b).

3.3. فقاعة الدين العالمي:

هناك عامل مشترك بين حالات الركود التي عاشها العالم سابقاً وبين ما يحدث اليوم وهو الزيادة في حجم الديون مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي وتحديد القروض الخاصة، حيث أظهر التقرير الذي أصدره المعهد الدولي للتمويل (IIF) المعنون بـ "عرض الديون العالمية: قد تؤدي الديون المرتفعة إلى تفاقم مخاطر المناخ" الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2019، أن الدين العالمي ارتفع بنسبة 7.5 تريليون دولار في الأشهر الستة الأولى من عام 2019. وأشار معهد التمويل الدولي إن العدد الإجمالي بلغ 250.9 تريليون دولار في نهاية هذه الفترة، وسوف تتجاوز 255 تريليون دولار بنهاية عام 2019، وقد شكلت الصين والولايات المتحدة أكثر من 60% من الزيادة. وبالمثل بلغت ديون الأسواق الناشئة رقماً قياسياً جديداً بلغ 71.4 تريليون دولار (220% من الناتج المحلي الإجمالي). وقال معهد التمويل الدولي

في التقرير إنه مع وجود القليل من علامات التباطؤ في وتيرة تراكم الديون، فإننا نقدر أن الدين العالمي سيتجاوز 255 تريليون دولار هذا العام، كما هو موضح في الشكل رقم (03).

(الشكل رقم 03): تطور الديون العالمية خلال الفترة (1999-2019)



Source : (Finance, 2019)

كما ذكرت بيانات معهد التمويل الدولي، والتي تستند إلى أرقام بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي وكذلك بياناتها الخاصة، أن حجم الديون خارج القطاع المالي تجاوز الآن 240% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بسعر 190 تريليون دولار. كما أشار التقرير أن معظم الديون في أيدي الشركات غير المالية (74.2 تريليون دولار)، تليها الحكومات (68.4 تريليون دولار)، والقطاع المالي (61.0 تريليون دولار) والأسر (62.0 تريليون دولار أمريكي). عند التوزيع حسب نوع البلد، يوجد 179.5 تريليون دولار في البلدان المتقدمة و71.4 تريليون دولار في البلدان الناشئة.

إن الاقتصاد العالمي قد تجاوز الحد الأقصى لتشبع الديون ويكمن السبب بشكل رئيسي في الإقبال الكثيف على الاقتراض معدلات الفائدة المنخفضة بشكل تاريخي والتي تجعل من السهل للغاية على الدول والشركات والأفراد اقتراض المزيد من الأموال، وبالتالي فإن المحطة التالية هي انفجار فقاعة الديون من خلال: التخلف عن السداد، تراجع الطلب على الديون، انهيار فقاعة الأصول التي تعتمد على الديون، ما ينجم عنه تراجع في النشاط الاقتصادي أو ما يعرف بالركود الذي لا يمكن إصلاحه بالطرق التقليدية كخفض سعر الفائدة أو إثارة المزيد من الديون، وهذا ما تحذر مؤسسات التمويل والكثير من الاقتصاديين. وفقا لصندوق النقد الدولي هناك عدة أسباب لكون ارتفاع الدين والعجز الحكوميين مبعثا للقلق. فالبلدان التي تتحمل ديناً حكومياً مرتفعاً تصبح معرضة لأوضاع التمويل المتغيرة، مما يمكن أن يعوق قدرتها على الاقتراض، ويعرض الاقتصاد للخطر. (غاسبار و هاراميجو، 2019) أحد العوامل المهمة التي تزيد من مخاطر الديون هي كون سنوات من السياسة النقدية غير التقليدية وأسعار الفائدة المنخفضة أدت إلى تدهور ملحوظ في معايير الإقراض كما حذرت رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي

السابقة جانيت يلين Janet Yellen مؤخرًا، فقد تضاعف حجم سوق القروض ذات المخاطر الأمريكية تقريبًا من 600 مليار دولار عشية فترة الركود 2008-2009 إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار في الوقت الحالي. (Lachman, 2019) وكانت النتيجة، وفق الاقتصادي محمد العريان، تكريس فكرة أن الائتمان بدلا الدخل، يمكن أن يعزز من نمو مستوى المعيشة والازدهار القومي. لقد أصبح الدين استحقاقا بدلا من أن يكون جسرا لاستخدامه بحذر، فانبثقت فقاعة مالية إثر أخرى وظلت بدون معالجة. (العريان، 2018)

بالإضافة إلى ذلك، تشير التجربة التاريخية إلى أن لارتفاع الدين والعجز في أي بلد تاريخ طويل في التنبؤ بالأزمات وفي هذا الصدد أظهر كل من كارمن راينهارت وكينيث روغوف Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogof في بحثهما المعنون "النمو في زمن الديون"، أن الزيادة الحادة في الدين العام من أكثر الدلائل الثابتة للأزمة المالية 2007-2009، (Reinhart & Rogof, 2010) وفي سياق متصل أوضح الباحث ريتشارد فاغ Richard Vague في كتابه المعنون "تاريخ موجز عن الكارثة: مائتي عام من الأزمات المالية" أن تراكم الديون الخاصة يعتبر أفضل متغير لتفسير الأزمات المالية والتنبؤ بها وتعد أزمة 2008 مثال حديث على ذلك (Vague, 2019).

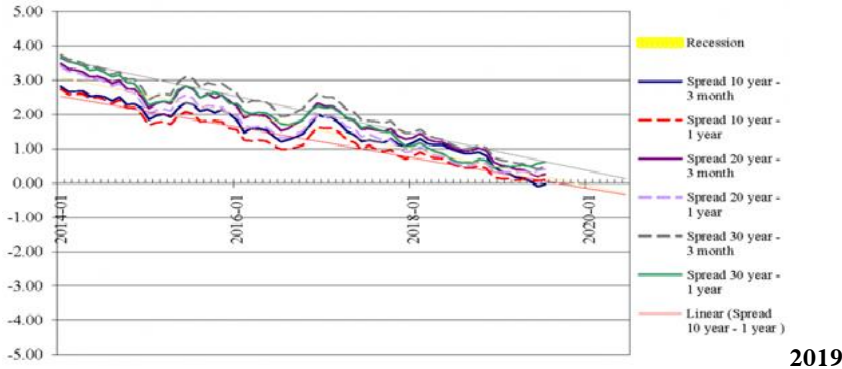
1.4. منحنى العائد المقلوب :

يشير هذا المنحنى في جوهره إلى فوارق عوائد السندات الحكومية موزعة حسب فترات الاستحقاق. (Estrella & Mishkin, 1996) ففي الظروف العادية تكون العوائد على السندات طويلة الاجل أعلى من العوائد على السندات قصيرة الأجل، يعود سبب ذلك جزئيا إلى أن كثيرا من الأمور يمكن أن تحدث لاستثمار معين مع مرور الوقت كالتضخم الذي من شأنه أن يؤدي إلى تآكل العوائد الثابتة للسندات، ما يعني أن المستثمرين يميلون إلى الحصول على تعويض عن التعرض لذلك الخطر . (Benzoni, Chyruk, & Kelley, 2018)

إن مضامين فرضية التوقعات لمنحنى العائد تعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي المتوقع في المستقبل نظرا للعلاقة الطردية القائمة بين معدلات الفائدة قصيرة الأجل والنشاط الاقتصادي. فعندما ينشط الاقتصاد ويزداد الطلب على الأموال ترتفع أسعار الفائدة تبعا لذلك فإن منحنى العائد يتجه نحو الأعلى ونحو اليمين قبيل الازدهار الاقتصادي ويتوقع ارتفاع معدلات الفائدة قصيرة الأجل، ويتجه إلى الأدنى ونحو اليمين قبيل الركود الاقتصادي يتوقع انخفاض أسعار الفائدة القصيرة الأجل. هذا الأخير يشار إليه باسم منحنى العائد المقلوب، ويحدث الانقلاب أو الانعكاس عندما يكون لدى بعض سندات الخزنة قصيرة الاجل (5 أو 10 سنوات) عوائد أعلى من سندات الخزنة طويلة الأجل (30 سنة). (McWhinney, 2019)

فقد أظهر منحني العائد على سندات الخزانة الأميركية تسطحاً واضحاً خلال الفترة الأخيرة، حيث تراجع الفارق السعري بين عائدات السندات الآجلة لعامين وتلك الآجلة لعشرة أعوام بأقل من 10 نقاط أساسية، وهي أصغر فجوة بينها منذ الركود الأمريكي الأخير، كما هو موضح في الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05): انتشار منحني العائد خلال الفترة (2014-2019)



Source : (Federal Reserve Bank of St. Louis, 2019)

ما نراه هنا هو تسطّيح كامل للمنحنى، وإذا استمر كل شيء على طول هذه الخطوط المستقيمة (وهو ما لم يحدث فعلياً)، يجب أن يتوقع أن نقلب منحني العائد في حدود أكتوبر أو نوفمبر من عام 2019. وإذا كان التاريخ يتبع الماضي، فيجب أن يتوقع بعد ذلك رؤية الاقتصاد في حالة ركود بعد 4 إلى 6 أرباع، مما يعني أنه في مكان ما بين أكتوبر 2020 (في وقت الانتخابات تقريباً) وأبريل 2021، سوف ينكمش الاقتصاد.

4. تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: بين الركود والكساد

تكاد تجمع المؤسسات الدولية وكثير من المحللين الاقتصاديين بشكل شبه حاسم، على أن الاقتصاد العالمي دخل بالفعل في مرحلة ركود جراء الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا المستجد. فطبقاً لمنظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة UNCTAD في دراسة تحليلية أن الصدمة التي تتسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من 2.5%، وفي أسوأ السيناريوهات قد نشهد عجزاً في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار (UNCTAD, 2020)، ويتوقع البنك الدولي أن الصدمة السريعة والشديدة لجائحة فيروس كورونا وتدابير الإغلاق التي اتخذت لاحتوائها هت بالآقتصاد العالمي في غمرة انكماش حاد. وطبقاً لتوقعات البنك، فإن الاقتصاد العالمي سيشهد انكماشاً بنسبة 5.2% هذا العام. وفي إصدار جوان 2020 من تقريره (الآفاق الاقتصادية العالمية) يضيف البنك الدولي أن هذا سيمثل أشد كساد منذ الحرب العالمية الثانية، إذ ستشهد أكبر مجموعة من اقتصادات العالم منذ عام 1870 تراجعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج (World Bank, 2019a).

وفي استطلاع للرأي أجرته وكالة رويترز على مجموعة من الاقتصاديين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أجري بتاريخ 16-18 مارس 2020، أشار أكثر من ثلاثة أرباع منهم (31 اقتصادي من أصل 41) رداً على سؤال حول ما إذا كان الاقتصاد العالمي في حالة ركود بالفعل، بأن توسع الاقتصاد العالمي قد انتهى بالفعل وأن الاقتصاد العالمي يمر بحالة ركود مع انتشار جائحة كورونا. (Reuters, 2020) وأشار بروس كاسمان Bruce Kasman رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية العالمية في جي بي مورغان JP Morgan إلى أنه: "قد توصلنا في الأسبوع الماضي إلى أن صدمة COVID-19 ستنتج ركوداً عالمياً حيث تنقلص جميع العقود العالمية تقريباً خلال الأشهر الثلاثة بين فيفري وأفريل"، (Reuters, 2020) أي من المتوقع الآن أن يتسبب COVID-19 في ركود عالمي بحجم مماثل لركود عامي 1982 و 2009 أو كساد بحجم مماثل بأزمة الكساد خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، وهذا ما أكدّه مارك زندي Mark Zindy كبير الاقتصاديين في مؤسسة مودي أناليتيكس Moody Analytics، في إشارة منه لحجم الأضرار الناجمة عن جائحة كورونا، حيث قال "إنه تسونامي اقتصادي. التباعد الاجتماعي هو التباعد الاقتصادي. نحن نطلب من الناس التوقف عن الذهاب إلى المتاجر والمطاعم وأماكن العمل. نحن نصر على توقيف إمدادات العمالة والسلع لإبطاء انتشار الوباء، لذا فإننا نفرض ركوداً، وربما كساداً". (Klein, 2020)

لقد كان أدق توصيف للأزمة الاقتصادية العالمية 2020 الراهنة، وأنها تتجاوز كثيراً مجرد كونها أزمة مالية كأزمة 2008 أو الأزمة الاقتصادية الكبرى "الكساد الكبير"، ما كتبه غيثا غوبيناث Gita Gopinath، وهي خبيرة في صندوق النقد الدولي، ما اصطلحت عليه بـ "الإغلاق الكبير"، حيث أشارت إلى أن العالم تغير كثيراً في الأشهر الثلاثة الأخيرة؛ حيث تسببت كارثة نادرة، هي جائحة فيروس كورونا، في إزهاق عدد كبير من الأرواح البشرية بصورة مأساوية. وإذ تطبق عدة بلدان عمليات الحجر الصحي الضرورية وممارسات التباعد الاجتماعي لاحتواء الجائحة، أصبح العالم في حالة "إغلاق عام كبير". وأعقب ذلك انهيار في النشاط بحجم وسرعة لم نر مثلهما في حياتنا... (Gopinath, 2020)

ويقارن الاقتصاديون الذين يتوقعون أن يدخل العالم في حالة (ركود/ كساد) الأزمة الحالية بأزمات سابقة خلال القرن الماضي. مستندين في ذلك على جملة من المؤشرات منها: نسبة البطالة، مع الزيادة المطردة في أعداد العاطلين عن العمل نتيجة إغلاق قطاعات اقتصادية للحد من انتشار الوباء، بالإضافة إلى تدهور الأسواق المالية، على الرغم من بعض الإجراءات التحفيزية الطارئة التي أطلقتها بعض البنوك المركزية، حيث يشير نورييل روبيني Nouriel Robini أن الصدمة التي لحقت بالاقتصاد العالمي إثر "كوفيد-19" أسرع وأكثر حدة من الأزمة المالية العالمية عام 2008 وحتى من فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين. ففي هاتين الواقعتين السابقتين، انهارت أسواق البورصة بنحو 50% أو أكثر، وتجمدت أسواق الائتمان، وأعقب ذلك حالات إفلاس هائلة، وارتفعت معدلات البطالة فوق 10%، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 10% أو أكثر. لكن كل هذا استغرق حوالي

ثلاث سنوات لكي تكتمل فصوله. وفي الأزمة الحالية، تجسدت تداعيات وخيمة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي في غضون ثلاثة أسابيع. (Roubini, 2020a) يبدو الآن أن الانكماش الاقتصادي الحالي لا يتخذ شكل V ولا شكل U أو شكل L (اتجاه هبوطي حاد في النشاط الاقتصادي يعقبه حالة من الجمود). لكن بدلا من ذلك، يبدو كأنه حرف ا، وهو ما يعني خط رأسي يمثل الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي (بعد استبعاد أثر التضخم) الآخذ في الانهيار. (Roubini, 2020a) بناء على ذلك، يمكن توصيف (كوفيد-19) كعامل مساهم في تأزيم الاقتصاد العالمي المضطرب أصلا. أو بعبارة أخرى الحلقة السببية الأخيرة لوقوع الأزمة، حيث أن تفشي الوباء ساهم بتسريع للأزمة بمضاعفة المؤشرات الاقتصادية السلبية التي أصبحت تهدد العالم بركود اقتصادي لا يمكن التنبؤ بأمده، حيث فيروس كورونا وتداعياته أفضل مثال لما يطلق عليه البجعة السوداء التي تنطبق عليها الشروط الثلاثة التي سبق الحديث عنها في هذا البحث، وهذه الشروط هي: غير متوقع، التأثير شديد وأخيرا محاولة تفسيره ومنطقته بعد استيعاب الحدث، رغم توقع كثيرين ظهور وباء يهدد ويقتل عددا كبيرا من البشرية، إلا أن الحدث وقع بشكل مفاجئ ومن غير استعداد له. أما التأثيرات فحتى هذه اللحظة عنيفة؛ بل الأصعب أن تداعياتها لم تنته حتى الآن وقد تستمر أعواما. فالمؤشرات كافة تؤكد أن الأمر خطير وأن العالم قد يستغرق وقتا ليس قليلا للتعافي من آثاره العميقة، نذكر منها:

1.4. النمو العالمي:

لا يزال الوضع الاقتصادي شديد النقلب على المستوى العالمي وفي معظم البلدان والمناطق. إن عدم اليقين بشأن طول وعمق الآثار الاقتصادية المرتبطة بالأزمة الصحية يغذي تصورات المخاطر والنقلبات في الأسواق المالية وصنع القرار في الشركات. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين بشأن الوباء العالمي وفعالية السياسات العامة التي تهدف إلى احتواء انتشاره ومنع موجة ثانية من العدوى تزيد من تقلبات السوق. في عدد متزايد من الحالات، تقوم الشركات بتأجيل قرارات الاستثمار، وتسريح العمال الذين سبق إجازتهم، وفي بعض الحالات إعلان إفلاسها، وقد أدى تفاقم الوضع الاقتصادي إلى انخفاض تاريخي في سعر النفط الخام، بينما تعافت الأسعار إلى حد ما من أدنى مستوى يبلغ 20 دولار للبرميل في أبريل 2020، مع استمرار تأرجح الأسعار حول 40 إلى 45 دولار للبرميل، مما يعكس تراجع النشاط الاقتصادي العالمي.

نتيجة لذلك كان التنبؤ بتأثير الانتشار السريع للفيروس على معدلات النمو الاقتصادي العالمية والوطنية، أمرا صعبا، حيث قام كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي بمراجعة توقعاتهم بالخفض بين أواخر عام 2019 ومنتصف عام 2020، مما يعكس حالة التدهور السريع للعالم العالمي. الاقتصاد والانخفاض الملحوظ في معدلات النمو المتوقعة كما هو موضح في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): معدلات النمو العالمي المتوقعة لسنتي 2021/2020

2021	2020	
3.6	3.4	صندوق النقد الدولي: أكتوبر 2019
5.8	-3.0	صندوق النقد الدولي: أبريل 2020
5.4	-4.9	صندوق النقد الدولي: جوان 2020
3.0	2.9	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: نوفمبر 2019
3.3	2.4	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: مارس 2020
5.2	-6.0	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: جوان 2020 (واحدة)
2.8	-7.6	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: جوان 2020 (مزبوجة)
2.6	2.5	البنك الدولي: جانفي 2020
4.2	-5.2	البنك الدولي: جوان 2020

Source : (OECD, 2020), (IMF, 2020), (World Bank , 2020)

يتبين من الجدول أعلاه أن صندوق النقد الدولي تخفض من توقعاته الانكماشية لمعدلات نمو

الاقتصاد العالمي - المنشورة قبل ثلاثة أشهر - بنسبة 1.9% إضافية، مستشرفاً أن يتعمق التباطؤ الاقتصادي العالمي بنحو 4.9% في 2020. وأرجع تزايد توقعاته الانكماشية إلى انخفاض تقديراته السابقة لحدّة تراجع الاقتصاد العالمي الفعلية في النصف الأول من 2020، وتفاؤله الأكثر من الواقع لمعدلات الانتعاش الاقتصادي العام المقبل. وتشير تقديرات الصندوق الأخيرة إلى نمو الاقتصاد العالمي العام المقبل 2021 بمعدل 5.4 في المائة عن مستويات 2020. وسيصل إجمالي خسارة الاقتصاد العالمي من الجائحة في 2021، إلى نحو 6.5% من مستوياته المتوقعة قبل تفشيها.

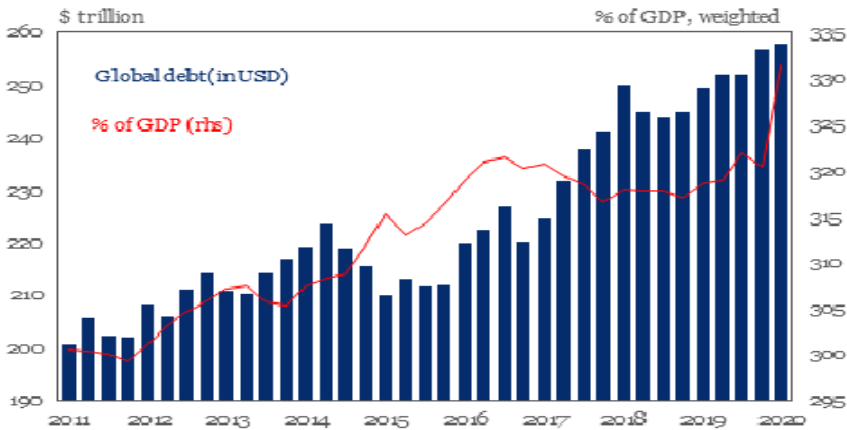
وبالمثل أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاته المحدثة بأن النمو الاقتصادي العالمي سينخفض بنسبة 6.0% إلى 7.6% في عام 2020، اعتماداً على ما إذا كانت هناك موجة ثانية من الإصابات أم لا. وتعكس توقعات المنظمة مستوى عدم اليقين بشأن مسار الاقتصاد العالمي، حيث أصدرت سيناريوهين متساويين الاحتمال: أحدهما يفترض نجاح تدابير الاحتواء الحالية في الحد من العدوى، والآخر يفترض وجود موجة ثانية من العدوى السريعة. وفي إطار السيناريو الأول يرتفع معدل النمو بنسبة 5.2% في عام 2021. وفي المقابل، يتوقع سيناريو الموجة الثانية معدل نمو قدره 2.8% في عام 2021، مما يؤخر العودة إلى التعافي الكامل حتى عام 2022. كما تشير التقديرات الأساسية للبنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي قد ينخفض بنسبة 5.2% في عام 2020 ويتعافى جزئياً فقط في عام 2021 بمعدل نمو 4.2%، بافتراض أن الاقتصاد العالمي يمكن أن يبدأ التعافي في النصف الثاني من عام 2020.

2.4. الدين العالمي:

كتب الهندي روتشير شارما Ruchir Sharma مقالاً في جريدة نيويورك تايمز الأمريكية، بعنوان "كيف سيدمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي"، أوضح فيه أن فيروس كورونا سيهدد بإحداث عدوى مالية في اقتصاد عالمي يعاني من نقاط ضعف في عالم أصبح مثقلاً بالديون بشكل كبير أكثر

مما كان عليه الحال حين اندلعت الأزمة المالية 2008. (Sharma, 2020) وبالإشارة إلى آخر تقرير أصدره المعهد الدولي للتمويل المعنون بـ "مراقبة الديون العالمية: ارتفاع حاد في نسب الديون العالمية"، الصادر بتاريخ 16 جويلية 2020، نجد أنه أشار إلى ارتفاع الدين العالمي إلى مستوى قياسي بلغ 331% من الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ قدر في نهاية الربع الأول من عام 2020 بنحو 258 تريليون دولار، وذلك مع انتشار ظروف الركود في الربع الأول وسط تفشي فيروس كورونا. وبحسب المذكرة البحثية الصادرة عن معهد التمويل الدولي، فقد ارتفعت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10% في الربع الأول من العام الجاري، ويمثل هذا أكبر زيادة ربع سنوية في نسب الديون العالمية المسجلة، كما هو موضح في الشكل رقم (06).

الشكل رقم (06): تطور الديون العالمية خلال الفترة (2011-2020)



Source : (Institute of International Finance, 2020).

وتشير البيانات إلى أن وتيرة تراكم الديون قد تسارعت منذ مارس، ما يعكس إلى حد كبير الاستجابة المالية والنقدية العالمية للوباء، ومع اعتماد 11 تريليون دولار أمريكي من الحوافز المالية العالمية، و5 تريليونات دولار أخرى قيد الإعداد، بلغ إجمالي إصدار الديون رقما قياسيا قدر بـ 12.5 تريليون دولار في الربع الثاني، مقابل متوسط ربع سنوي قدره 5.5 تريليون دولار في عام 2019. ويتوقع المعهد أن يرتفع حجم الدين العالمي المجمع إلى 306 تريليونات في عام 2020، مدفوعا بالانكماش الاقتصادي الذي سببته تداعيات كورونا، وبحاجة الدول إلى مزيد من الاقتراض لتحفيز اقتصاداتها. وفي تفسير لارتفاع حجم ديون الشركات، يشير روتشير شارما Ruchir Sharma إلى أنه في الوقت الذي تتعامل فيه الشركات مع احتمال حدوث توقف مفاجئ لتدفقاتها النقدية، سيكون جيل جديد نسبيا من الشركات التي تكافح لسداد القروض المتخلفة بدمتها أشد تأثرا بهذه الأزمة، كلما طالّت مدة ولاء كورونا، زاد احتمال حدوث أزمة مالية، ولا سيما في ظل تخلف شركات "الزومبي" عن

سداد ديونها مثلما حدث خلال أزمة الرهن العقاري الخطيرة التي ظهرت عام 2008 (Sharma, 2020).

خاتمة:

انطلاقاً من الطرح أعلاه يمكن تسجيل جملة من النقاط، نذكر منها:

- الرغم من أهمية التوقعات الاقتصادية التي تقوم بإعدادها المؤسسات البحثية والاقتصادية الدولية حول مستقبل الاقتصاد العالمي على المدى المختلفة - القصير والمتوسط والبعيد، إلا أن التجربة العالمية تفيد أن هذه التوقعات تبقى مجرد تصورات تأشيرية تقريبية فقط، يمكن أن تتغير في أي لحظة، خاصة في ظل استمرار جائحة كورونا وعدم توفر معلومات وافية، ووجود العديد من المتغيرات المجهولة، وعدم وجود مؤشرات واضحة على توقّيت انحسار الجائحة، فإن دقة المعلومات مستحيلة. كما أن توقعات تحديد حجم الأضرار تبقى ضعيفة، ولا يمكن التعويل على نتائجها حتى وإن كانت مبنية على افتراض مدى استمرار الأزمة.

- إن جائحة فيروس كورونا ليست مجرد أزمة طبية، بل هي أزمة اقتصادية واجتماعية أيضاً. وحتى تكون الاستجابة لها فعالة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار جميع هذه العوامل، وأن يتم التعامل معها بطريقة منسقة وعالمية، ومع ذلك ما تزال سياسات تعامل الدول مع الوضع الراهن غامضة وعليه ستستمر الأرقام والإحصائيات في التغير ما بين ارتفاع وانخفاض حتى يستجمع العالم ككل نفسه ويتم طرح اللقاح المناسب لعلاج فيروس (COVID-19). وبالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تلف المشهد الاقتصادي الراهن، فإن ما سيتم -في أحسن الأحوال- هو وضع سيناريوهات لما بعد جائحة كورونا تبنى على أساس الفترة الزمنية المتوقعة لإيجاد لقاح للفيروس.

- لاشك أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي ما زال يمر بها الاقتصاد العالمي تثير تساؤلات عن فاعلية السياسة النقدية المستخدمة، حيث أن هناك أسباب قوية للاعتقاد بأن قدرة معدلات الفائدة المنخفضة وسياسة التيسير الكمي على تحفيز الاقتصاد ورفع معدلات النمو قد تضاعلت، خاصة أن الأزمة الحالية ليست أزمة عرض فحسب بل هي أزمة عرض وطلب، مما يتيح فرصة تاريخية للدول والحكومات للبحث عن وسائل جديدة أكثر فاعلية. كالتوظيف المتوازن لآليات السياستين؛ النقدية والمالية، إذ يمكن أن يسهم ذلك في تخفيف حدة الصدمة الاقتصادية والفجوة الاستهلاكية التي سببتها الجائحة برغم كلفها المالية المستقبلية.

قائمة المراجع:

أولاً - المراجع باللغة العربية:

- إيمانويل والرستين، وآخرون. (2016). هل للرأسمالية مستقبل؟، ترجمة: رامي طوقان. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- جوزيف ستغليز. (2011). السقوط الحر: أمريكا، والأسواق، وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي. لبنان: دار الكتاب العربي.
- جوزيف لازارو. (2019, 12 22). نورييل روبيني الاقتصادي الليبرالي الأشهر منذ الأزمة المالية العالمية 2008 يقر أخيراً: ماركس كان على حق"، ترجمة: راشد سلمان. تم الاسترداد من <http://taqadomi.com>
- جوش أنيث، وآخرون. (2009). التنبؤ بالأزمات القادمة: ما الذي يمكن أن نتوقعه من أنظمة الإنذار المبكر. التمويل والتنمية، 46(6)، 36، 35.
- حازم الببلاوي. (2011). النظام الرأسمالي ومستقبله (مصر، دار الشروق، 2011)، ص2. مصر: دار الشروق.
- خالد حسن. (2019, 12 18). مقدمة الأزمة الاقتصادية الراهنة. تم الاسترداد من <https://sites.google.com/site/khaledhassanarabic/articles>
- صندوق النقد الدولي. (2020). آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير. واشنطن.
- طلال أبو غزالة. (2019, 12 14). الأزمة الاقتصادية العالمية 2020 والحرب العالمية الثالثة. تم الاسترداد من http://tag.global/crisis_booklet_2020_ar.pdf
- فيتور غاسبار، و لاورا هاراميجو. (2019, 12 26). تخفيض الدين المرتفع. تم الاسترداد من <https://cutt.us/KEhQp>
- محمد العريان. (2018). اللعبة المتاحة: اضطراب البنوك المركزية وتقادي الانهيار القادم. (مصطفى محمود، المترجمون) القاهرة: الكتب خان.
- نسيم طالب. (2009). البجعة السوداء: تداعيات الأحداث غير المتوقعة. (حليم نسيب نصر، المترجمون) لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية:

- Benzoni, L., Chyruk, O., & Kelley, D. (2018). Why Does the Yield-Curve Slope Predict Recessions? . Chicago Fed Letter(404), 4.
- Estrella , A., & Mishkin, F. (1996). The Yield Curve as a Predictor of U.S. Recessions. (F. R. York, Éd.) Current Issues in Economics and Finance, 2(6), 1.
- Reinhart, C., & Rogof, K. (2009). This Time Is Different – Eight Centuries of Financial Folly. New Jersey: rinceton University Press.
- Wigglesworth, R., & Rennison, J. (2019, 12 27). Has the yield curve predicted the next US downturn? Récupéré sur <https://cutt.us/uF5D4>
- Amadeo, K. (2019, 12 15). Causes of an Economic Recession. Récupéré sur <https://cutt.us/JwvNh>
- Anderson, S. (2019, 12 14). 2020 Economic Outlook. Récupéré sur <https://cutt.us/ye6vz>

- Federal Reserve Bank of St. Louis. (2019, 12 27). Récupéré sur <https://fred.stlouisfed.org/series/T10Y2Y>
- Finance, I. o. (2019, 12 25). Global Debt Monitor High debt may exacerbate climate risk. Récupéré sur lickdimensions.com/iifcom-ai7nn/files/globaldebtmonitor_november_vf.pdf
- Gopinath, G. (2020, 07 07). The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression. Récupéré sur <https://cutt.us/x9cAp>
- IMF. (2020). World Economic Outlook Update.
- Institute of International Finance. (2019, 12 25). Global Debt Monitor High debt may exacerbate climate risk. Récupéré sur <https://cutt.us/pVf0t>
- Institute of International Finance. (2020, 08 15). Global Debt Monitor: Sharp Spike In Global Debt Ratios.
- Klein, E. (2020, 07 05). How the Covid-19 recession could become a depression. Récupéré sur <https://cutt.us/NUb1C>
- krugman, P. (2019, 12 2). recession this year, warns 'we don't have an effective response. Récupéré sur <https://cutt.us/ltaAY>
- krugman, P. (2019, 11 30). The Economic Fallout. Récupéré sur <https://cutt.us/yXP7N>
- lachman, d. (2019, 12 17). How Severe Will The Next Recession Be? Récupéré sur <https://cutt.us/Mqpiz>
- Lachman, D. (2019, 12 27). How Severe Will The Next RecessionBe? Récupéré sur <https://cutt.us/AYLDU>
- McWhinney, J. (2019, 12 27). The Impact of an Inverted Yield Curve. Récupéré sur <https://cutt.us/74agE>
- Miatta Fahnbulleh. (2020). The Neoliberal Collapse, Markets Are Not the Answer. Foreign Affairs, 99(1), 38-43.
- Minski, H. (1992). The Instabilisaty, Financial. Working Paper(74), p. 9.
- Minsky Moment,. (2019, 12 18). Récupéré sur <https://www.economist.com/schools-brief/2016/07/30/minskys-moment>
- National Association for Business Economics. (2019, 11 26). Récupéré sur <https://cutt.us/UXcEv>
- National Bureau of Economic Research. (2019, 12 20). US Business Cycle Expansions and Contractions. Récupéré sur <https://cutt.us/ce6Ji>
- OECD. (2019, 12 25). OECD sees rising trade tensions and policy uncertainty further weakening global growth. Récupéré sur <https://cutt.us/0lg9i>
- OECD. (2020). Economic Outlook.
- Pettinger, T. (2019, 12 19). Difference between Recession and Depression»,)accessed on 14/12/2019. Récupéré sur <https://cutt.us/zxVSL>
- Reinhart, C. M., & Rogof, K. S. (2010). Growth in a Time of Debt. merican Economic Review, 100(2), 573.
- Reuters. (2020, 03 19). Global Economy Already in Recession on Coronavirus Devastation: Reuters Poll,. The New York Times,. Consulté le 03 26, 2020, sur <https://cutt.us/ucTOy>
- Roubini, N. (2019 a, 12 4). the Growing Risk of a 2020 Recession and Crisis,. Récupéré sur <https://cutt.us/WUffe>
- Roubini, N. (2019b, 12 18). The White Swans of 2020. Récupéré sur <https://cutt.us/Kc2gx>
- Roubini, N. (2019c, 12 24). Karl Marx Was Right. Récupéré sur <https://cutt.us/ew2xW>

- Roubini, N. (2020, 08 02). Revisiting the White Swans of 2020. Récupéré sur <https://cutt.us/gxzD6>
- Roubini, N. (2020a, 07 10). A Greater Depression? Récupéré sur <https://cutt.us/gHV0V>
- Sharma, R. (2020, 08 10). This Is How the Coronavirus Will Destroy the Economy. Récupéré sur <https://cutt.us/inwNP>
- Stiglitz, J. E. (2019, 12 20). After Neoliberalism. Récupéré sur <https://cutt.us/DsAJR>
- The Economist. (2019). The World In. (UK, Éd.) The Economist,(33), 13.
- UNCTAD. (2020, 06 15). The Coronavirus shock: a story of another global crisis foretold and what policy makers should be doing about it. Récupéré sur <https://cutt.us/R50t4>
- Vague, R. (2019). USAA Brief History of Doom: Two Hundred Years of Financial Crises. USA: University of Pennsylvania Press.
- World Bank . (2020).
- World Bank. (2019a). Global Economic Prospects. Washington: World Bank Publications.
- world Bank. (2019b). global economic prospects heightened tensions subdued investment. Washington: World Bank Publications.